ما أوجبه "الحوار"

إن مخرجات الحوار الوطني أوجبت أن يتم الانتقال إلى النظام الاتحادي في اليمن وفقاً لبرنامج زمني وخارطة طريق.. مشيراً إلى أن الدستور هو الوثيقة الأهم التي سترسم معالم الطريق، وبناء على الدستور سيتم انجاز القوانين التي ستنظم شئون الأقاليم والانتخابات للهيئات التشريعية الاتحادية والإقليمية، وكافة الشئون الأخرى المركزية والمحلية.

• أمين المقطري

مطلوب إعادة ترتيب

يمكن القول إن التغيير وبناء الدولة يتطلب إعادة ترتيب التكتلات الحزبية على أسس تكتل مدني داعم لمشروع بناء الدولة والتغيير وتكتل تقليدي معوق لبناء الدولة والتغيير حتى يسهل تنفيذ مخرجات الحوار للواقع المعاش دون ذلك ستجهض هذه المخرجات ويحرم المواطن من أحلامه وطموحاته والمستقبل المأمول، وهذا يتطلب فك الارتباط من التحالفات مع القوى التقليدية التي تخدم بعضاً في المشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه، لأنها وجهان لعملة واحدة وما تقاسم اليوم إلا خير مثال على ذلك، فهل تستوعب القوى المدنية هذه المخاطر وتعيد ترتيب تحالفاتها لتدافع عن المشروع الوطني الجماهيري بناء الدولة، والتغيير لمستقبل أفضل.

• أحمد ناصر حميدان

شباب الأحزاب وليس هي

إننا لا نعول على القوى السياسية بقياداتها وإنما يعول على شباب هذه القوى والأحزاب ووصف الشباب بالعامل الفاعل والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية وإحلال السلام والسكينة وتغيير الأوضاع نحو الأفضل.

• عبدالوهاب عبدالمؤمن

التجربة بعد أربع سنوات

المعايير الدولية في الفيدرالية أخذت إلى حد كبير وفي المرحلة الأولى أخذت المعايير فيما يخص الجغرافيا والعادات ولتقاليد والجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والآن فرصة لإنشاء الأقاليم وبعد أربع سنوات تقيم التجربة ويعاد النظر فيها من حيث الإيجابيات والسلبيات مثلاً تجد أن وصابين وعتمة التي ضمت لمحافظة ذمار أقرب ما تكون إلى إقليم تهامة لكن في هذا الظرف الصعب والمرحلة الحرجة لم تكن أمام لجنة الأقاليم إلا رقعة جغرافية محددة بتقسيم إداري سابق ويجب من الآن استكمال البنية التحتية لكل إقليم.

• ناصر باعوم

سياسيون ومراقبون لـ(الثورة):

المجتمع الدولي داعم للتسوية السياسية.. والإرادة الوطنية أساس النجاح

أكد محللون سياسيون ومراقبون أهمية الاصطفاف الوطني للقوى السياسية في مواجهة تحديات المرحلة لما يخدم إنجاح العملية السياسية في اليمن ويكسب ثقة المجتمع الدولي في وقوفه ودعمه اللا محدود في فترته الانتقالية الثانية , موضحين بأن هذا الدعم لا بد أن يوازيه إرادة سياسية قوية تعمل على إنجاز التسويات السياسية والاجتماعية بأسرع وقت , وأن صراعات القوى قد تسهم في تراجع هذا الدعم الدولي وستصيبه بالفتور .

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

البداية كانت مع الكاتب والناشط السياسي فؤاد الصياد، والذي أوضح بأن إجماع المجتمع الدولي بشأن تجاوز اليمن لأهم مرحلة في حياته تعد بالفعل ركيزة قوية وذات أهمية بالغة بالنظر إلى ما حدث في الشأن السوري من انقسام للمجتمع الدولي وكان ضحيته هو الشعب السوري الشقيق ، ولكن بالنسبة للوضع في اليمن –وبحمد الله - فإن الأمر كان مختلفاً، حيث كان على العكس فقد كان داعماً حقيقياً للتسوية بل ومباركاً للقرارات التي صدرت بهذا الشأن والتي كانت بامتياز ووصفت بالمرونة والشجاعة من قائد هذه المرحلة ، وبالرغم من وجود بعض العراقيل وإثارة الفوضى هنا وهناك من بعض القوى لإفشال كل ما تحقق وتعطيل مخرجات الحوار الذي كتب له النجاح ونال إجماع كل الفرقاء في الساحة إلا أن الغطاء الذي شكله مجلس الأمن والمجتمع الدولي للرئيس هادي والقيادة السياسية في الدولة وذلك بما يسمى تحت البند السابع لأي طرف أو جماعة تسعى لإفشال هذه العملية الانتقالية وبنود التسوية السياسية فإنه سيضع نفسه في خانة من العقوبات، وأضف لذلك أنه ترك المجال وكامل الصلاحية للرئيس في اتخاذ ما يلزم حيال المعرقلين لهذه التسوية وبحماية ودعم من كل المجتمع الدولي ومجلس الأمن وهذا كان له مردود إيجابي على الواقع .

مبينا بأن المسئولية لازالت كبيرة تجاه الرئيس هادي في التصدي لكل أدوات التخريب في البلاد، والجميع قد وضعوا ثقتهم فيه وينتظرون منه موقفاً حازماً وبالأخص في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البلاد , والتي بالفعل يلزم لها الكثير من الشدة والحزم بانتظار ما ستسفر عنه اللجنة المكلفه بصياغة الدستور واستفتاء الشعب عليه ، حتى تتم بعد ذلك الخطوات الحقيقية نحو بناء الدولة المدنية دولة المؤسسات والنظام والقانون وتحقيق العدل والمساواة والأمن والاستقرار والعيش الكريم لكافة أبناء الشعب .

• د.عبدالرزاق الأغبري

• ابراهيم الجماعي

• جمال التركي

• آدم محجب

• ماجدة عبد المطلب

عامل مساعد

من جهته يقول شاهر المعبقي – رئيس مركز أسوان للدراسات : إن المجتمع الدولي عامل مساعد وليس لاعباً أساسياً لتكون النتيجة أفضل على الواقع أما الاعتماد على المجتمع الدولي بشكل كلي فالمسألة يجب أن تكون مسألة وقت لا أكثر يتقاتلون فيما بينهم فوق الجبال فإن جماعات متخفية تتبع دولاً كبرى ودولاً تابعة فإنها سوف تبارك القتال وسوف تدعمه ما لم تتنبه تلك القوى لخطورة موقفها الذي سيجر اليمن إلى نفق دموي مظلم .

ومضى يقول : إن (الأنا) في جهالتنا الثقافية السياسية الحضارية جعلتنا الأضحوكة في قواميس السياسة العالمية , فمازلنا نظن أن الهدايا في قناني وبرطمانات العسل البلدي هي مفتاح الحل لصالح الطرف الذي يهدي العسل , ولم نعرف الأبجديات السياسية وكيف تتحرك بيارقها للحفاظ على السلم الدولي الذي يخدم البشرية ويجر البلاد إلى مواطن الأمن والازدهار بدعم ومباركة دولية .

• فؤاد الصياد

• شاهر المعبقي

لكون ذلك الاعتماد الكلي سيدخل البلاد في نفق يصعب الخروج منه , فالبلاد تحتاج إلى نضج سياسي وحكمة وعقلانية وإرادات وطنية صادقة مبنية على ثقافة التسامح والتصالح وإغلاق ملفات الماضي وفتح صفحات بيضاء نقية وبأدوات وأيد نظيفة وليس بأيد ملطخة بالدماء , وتسويات ومصالحات بين القتلة والضحية .

الاستثمارات

آدم محجب –كاتب وناشط سياسي

يقول: للمجتمع الدولي دور فاعل في الدفع بالتسوية السياسية في بلادنا وإخراجها إلى بر الأمان باعتباره شريكاً أساسياً وفاعلاً في مساندته لاقتصاد اليمن من خلال الضغط على الدول المانحة بمساعدة اليمن في هذه المرحلة المهمة حتى يقف اليمن ويكون قادرا على تحقيق مخرجات الحوار الوطني والمضي قدما نحو الحكم المدني المستقل مركزيا من خلال الأقاليم فمن مصلحة المجتمع الدولي عبور اليمن إلى بر الأمان بدون فوضى وصراع بين القوى السياسية المتنازعة ولكونه شريكاً أيضا لما بعد التسوية السياسية من خلال الدفع بالاستثمارات الغربية لبناء مشاريع الدولة الاتحادية اليمنية الجديدة.

فيما يرى المحلل السياسي جمال التركي بأن دور المجتمع الدولي ينبغي أن يظل مقترنا في أحسن الأحوال بظروف معينة ، لكون العملية السياسية مرتبطة بالتوافق بين مختلف القوى والمكونات السياسية بوجود إرادة وطنية لصناعة ودعم هذا التحول .

جعجعة

فيما يقول الناشط ابراهيم الجماعي أنه يجب أن يكثف دور المجتمع الدولي في الدعم الكبير والفعلي لإنجاح العملية السياسية أكثر من كونه دورا إعلاميا مكثفا في التقارير الدولية وورش العمل وقرارات مجلس الأمن , فنحن لا نريد أن نسمع جعجعة بل نريد أن نرى طحينا .

ويرى باسم الحكيمي – ناشط سياسي أن المجتمع الدولي يعتبر طرفاً أساسياً في المعادلة السياسية , موضحا بأن هذا الحرص الدولى والإقليمي على استقرار اليمن بسبب الموقع الاستراتيجي لليمن باعتبارها عمقا استراتيجيا للعالم , فاضطراب الاوضاع في اليمن يمثل تهديداً حقيقياً للسلم الاجتماعي الدولى والإقليمي ومن هذا المنطلق أجمع المجتمع الدولى على ضرورة دعم اليمن واستقرارها والدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، مستخدما كل الأساليب والمتمثلة في الدعم المالي والدعم والإسناد السياسي وكذلك وصل بهم الأمر إلى فرض عقوبات على كل من يعمل على تقويض العملية السياسية في البلاد .

ومضى يقول : إن هذا الدعم المنقطع النظير لابد أن يوازيه إرادة سياسية قوية تعمل على إنجاز التسويات السياسية والاجتماعية بأسرع وقت، وأعتقد إنه إذا لم يتم الاستفادة من هذه المواقف الدولية الداعمة لليمن فإن هذه المواقف قد تتراجع وتصاب بالفتور.

العصا والجزرة

من جانبه يقول أستاذ النظم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور أحمد حميد الدين : لاشك أن القوى الدولية تلعب دورا بارزا في سياسات العالم الثالث ومنها اليمن خصوصا في الآونة الأخيرة التي زاد تدخل المجتمع الدولي حينما رأى مصالحه تتأثر نتيجة الانفلات بفعل الصراع الداخلي ومظهر هذا الدور الأخطر قرارات مجلس الأمن الأخيرة وعلى رأسها قراره التهديدي في مواجهة من سماهم معرقلي التسوية السياسة والذي بالفعل كان له أثر سابق في التسوية السياسية حسب المبادرة الخليجية الذي لولاه لما تمت بالطريقة التي شهدناها .

وختمت جولتنا الاستطلاعية المحللة السياسية ماجدة عبد المطلب بالقول :إن المجتمع المدني خلق مشاريع هائلة ومتعددة منذ اندلاع الثورة اليمنية الشبابية وحقق إنجازات عدة في مراحل التغيير، إلا إنه لا بد من مضاعفة هذا الدعم حاليا لما يخدم أهمية تحولات المرحلة.

النفق المظلم

من جانبه يرى الدكتور عبد الرزاق الأغبري –ناشط ومحلل سياسي أن المجتمع الدولي لن يسمح لمعرقلي العملية السياسية أن يكرروا ما صنعه الصوماليون، سوف يفرض على القوى المتناحرة المعيقة للتحولات السياسية شروط الخضوع والاستسلام القهري إن أحس بالخطر على سفنه وناقلاته لما تمثله اليمن من موقع استراتيجي له ثقله الإقليمي والدولي , أما إذا بقي اليمانيون

المؤتمر التأسيسي لحزب السلم والتنمية يختار هيئاته القيادية

الثورة / عبدالخالق البحري

عقدت الهيئة التأسيسية لحزب السلم والتنمية مؤتمرها التأسيسي أمس في العاصمة صنعاء بحضور مندوبين عن لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية وممثلي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل حيث جرى خلال المؤتمر مناقشة وإقرار النظام الأساسي للحزب وانتخاب قيادات الحزب بنظام التزكية و انتخاب رئيس الحزب ونائبه والأمين العام للحزب والأمين العام المساعد ورئيس مجلس الشورى ونائبه وأعضاء الهيئة الشرعية والقضائية وهيئة الرقابة وأعضاء الهيئة العليا.

«أبعاد» يحمل المسلحين مسؤولية عرقلة السياسة

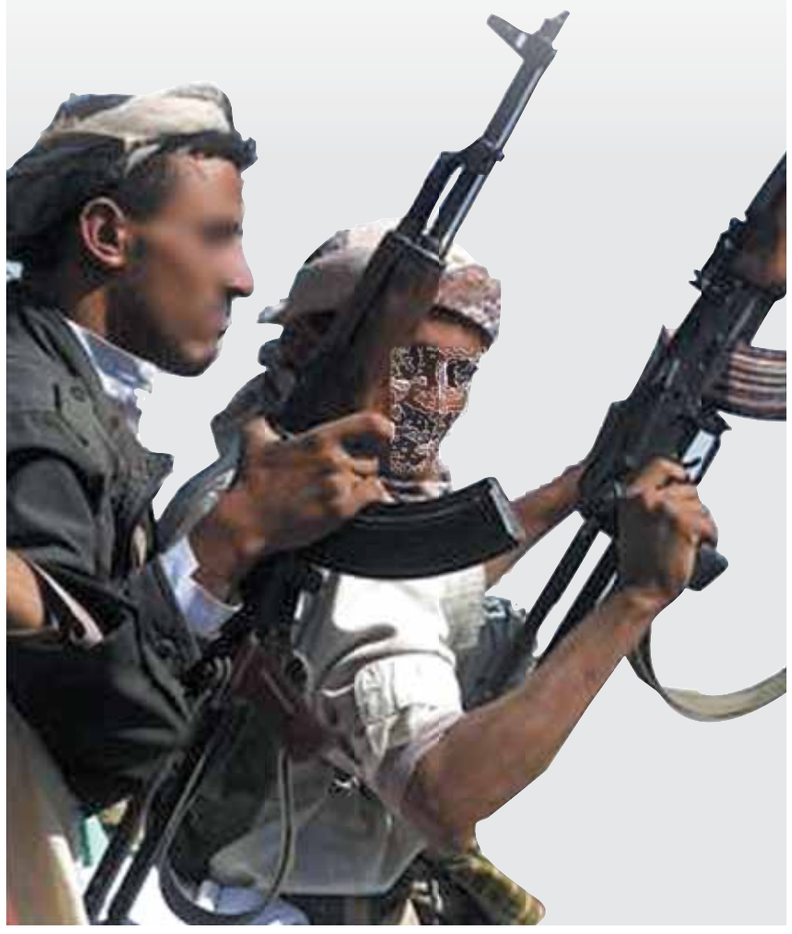

وحدة الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية في مركز أبعاد للدراسات والبحوث ترى أن الوضع الحالي يزداد تعقيداً وأن حالة البلد ساءت أكثر منذ مطلع 2014م، وقد تعدت ما يعرف بالمخاطر المرافقة للعملية الانتقالية، إلى حالة فشل سياسي وشبه انهيار للدولة أدى إلى انعكاسات سلبية أهمها زيادة توسع الجماعات المسلحة وارتفاع معدل الاغتيالات وهجمات العنف والإرهاب والأزمات الاقتصادي.

وعدد تقرير وزعه المركز العوامل السياسية والاقتصادية التي وصفها بأنها ساعدت على توجه الانتقال إلى احتمالات الفشل منها " انعدام الثقة بين المكونات السياسية في الحكومة، وتأثير إرث الصراعات الماضية في صناعة القرار، والمخاوف من الإقصاء أو السيطرة، ومحاولات تعزيز النفوذ الشخصي والجهوي في الدولة، وإخضاع قرارات تعزيز نفوذ الدولة للابتزاز السياسي والتوازنات المناطقية والمذهبية، وبطء عملية الهيكلة في المؤسسة العسكرية والأمنية، واستمرار الفساد المستشري في الدولة وانعدام الشفافية والمحاسبة، واختراق جماعات العنف لمنظومة الدولة واستهدافها للمنشآت المدنية والعسكرية وخطوط النفط والطاقة.

لكن الخطر الحقيقي يظل من نفوذ الجماعات المسلحة وتأثيرها على العملية الانتقالية حيث أصبحت هذه الجماعات تمتلك جيوشاً صغيرة منظمة وآليات قتالية ثقيلة وأسلحة متطورة ونوعية، وتدخل في نفوذها مناطق شاسعة في صعدة وأبين والبيضاء وشبوة وحضرموت ومارب والجوف .

واستدل أبعاد بالإحصائيات التفصيلية عن عدد هجمات جماعات العنف على المؤسسات العسكرية واغتيالات العسكريين، وعمليات طائرات (الدرون(الأمريكية بدون طيار.

وقال التقرير إن حوالي 175 عسكرياً قتلوا في عمليات اغتيال وهجوم مسلح شنته جماعات العنف على نقاط ومؤسسات عسكرية منذ مطلع العام الجاري، وإن الاغتيالات التي استهدفت ضباط عسكريين بالذات في الاستخبارات أسفرت عن مقتل حوالي 25 عسكرياً خلال ذات الفترة، ما يقارب من 15 منهم اغتيلوا في محافظات جنوبية أهمها حضرموت وعدن.

وعن ضحايا الهجمات على النقاط والمعسكرات فقد أدت إلى مقتل حوالي 150 عسكرياً، 70 منهم قتلوا في عمليات مسلحة ضد الجيش في حضرموت، فيما بلغ عدد القتلى الجنود في هجمات الحوثيين ضد معسكرات في الجوف وعمران أكثر من 15 جنديا غالبيتهم بعد صدور قرار مجلس الأمن .

وأضاف أن محاولات القضاء على جماعة عنف واحدة مثل القاعدة أمر صعب في ظل تواجد جماعات مسلحة أخرى تفرض سيطرتها وتتمدد بقوة السلاح على حساب سيادة الدولة، مشيراً إلى أن جماعات العنف متكاملة وتستمد كل جماعة قوتها من بقاء الجماعة الأخرى ومن غياب الدولة قبل ذلك .

واعتبر تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن 2140 الداعم للتغيير والقاضي بعقوبات تحت البند السابع لمعرقلي الانتقال السياسي في اليمن بأنه " كافي لإنجاح عملية الانتقال إذا توفرت الإرادة السياسية" .